مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد:26 عدد: 63 السنة: 2022

جمعية أحباس الحرمين الشريفين من خلال أرشيف الفرنسي
–من الإشراف على شؤون الحج إلى تأطير السياسة الإسلامية الفرنسية –

The Association of the Custodian of the Two Holy Mosques through the French archive From supervising Hajj affairs to framing French Islamic politics

د.قبايلي هواري[1]
جامعة مصطفى اسطمبولي–معسكر– الجزائر
houari.kebaili@univ-mascara.dz

تاريخ الوصول 2020/07/24 القبول 2020/09/30 النشر على الخط 2022/01/15
Received 24/07/2020 Accepted 30/09/2020 Published online 15/01/2022

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز الدور الخطير الذي لعبته جمعية أحباس الحرمين الشريفين، في السياسة الأهلية والإسلامية الفرنسية، مستندين على وثائق غاية من الأهمية، هذه الهيئة أريد لها أن تقوم بتأطير شؤون الدين الإسلامي في المستعمرات الفرنسية في إفريقيا، والتأسيس لإسلام فرنسي، من خلال مسجد باريس، وسنتطرق لظروف نشأتها، حيث شكلت من البداية تناقض وحيرة للإدارة الإستعمارية بتعارضها مع قانون فصل الدين عن الدولة، الذي شمل كل الديانات والمذاهب واستثنى عمليا الدين الإسلامي، طالما شكل هذا القانون معضلة قانونية وإجرائية للإدارة الاستعمارية، التي حاولت الإلتفاف على القانون بشتى الوسائل، وللخروج من هذا المأزق سوف يتم اعتبارها جمعية خاصة تتكون من تونسة وجزائريون ومغاربة، لكن حتى ذلك لم يكن سهلاً .

وسنحاول من خلال ما توفر لنا من معلومات ووثائق التطرق لظروف تأسيس الجمعية، والتي لا يمكن التطرق إليها دون ذكر العلاقات الفرنسية الحجازية،كذلك دور الجمعية في التأطير لإسلام مهادن للسلطات الفرنسية،وإشرافها على شؤون الحج، ومآلها بعد وفاة رئيسها المؤسس سي قدور بن غبريط.

الكلمات المفتاحية: جمعية أحباس الحرمين الشريفين، قدور بن غبريط، السياسة الإسلامية الفرنسية.

Abstract :

The aim of this research is to highlight the dangerous role played by the Association of the Two Holy Mosques, in French civil and Islamic politics. Based on very important documents, this organization was created to frame Islamic affairs in the French-African colonies and establish a French Islam, through the Paris Mosque . We will discuss, through this research, the conditions of its formation: from the beginning, the colonial administration was obliged to create it in contradiction with the law separating religion from the nation, which included all religions and sects except the Islamic religion. This procedure has posed, and for a longtime, a legal dilemma for the colonial administration, which tried to circumvent the law by differents ways. To break this deadlock, it will be considered a particular association made up of Tunisians, Algerians and Moroccans, but even that was not easy. We will try, through the informations and documents we have, to analysis the conditions of founding the association; the French Hijazi relationship and its effect on the association's role in framing a peaceful Islam for the French authorities while supervising the affairs of the pilgrimage. Finally, it's important to mention the fate of this association after the death of its founding president Si Qadour bin Ghobrit.
Keywords: Ahbas Association of the Two Holy Mosques, Qaddour Bin Ghobrit, French Islamic Politic.

[1]– المؤلف المراسل: قبايلي هواري البريد الإلكتروني: houari.kebaili@univ-mascara.dz

مقدمة:

عملت الإدارة الاستعمارية جاهدة منذ بداية الإحتلال لمراقبة كل ما له صلة بالحياة الدينية للجزائريين،حيث هالها الطابع التعبوي للدين الإسلامي، وما مدى رسوخه في وجدان وروح كل جزائري، فعملت جاهدة على التدخل بشكل سافر في شؤون الدين الإسلامي،بدأ بتعديها على الأوقاف والمؤسسات الدينية بالمصادرة والهدم، وإشرافها على الوظيفة الدينية،وتدخلها في شؤون الحج،كل ذلك كان ممكنا قبل سنة1905،لكن بعد هذا التاريخ وقعت الإدارة الاستعمارية في حرج شديد، فبعد إعتمادها قانون فصل الدين عن الدولة ، شمل كل الديانات والمذاهب واستثنى عمليا الدين الإسلامي،كان عليها إيجاد حلا للإلتفاف حول القانون الذي كان ينص صراحة على إنهاء وصاية الإدارة الإستعمارية على شؤون الديانة الإسلامية ،وبذلك شكل هذا القانون معضلة قانونية وإجرائية للإدارة الاستعمارية، وحاولت الإلتفاف على القانون بشتى الوسائل، ولعل تأسيس جمعية أحباس الحرمين كان لتلافي هذا الإشكال كما سوف نرى.ولعل إشكالية هذا البحث تتمحور كالتالي:ما هي الأسباب والظروف التي ساهمت في تأسيس جمعية أحباس الحرمين؟ وهل نجحت الجمعية في إنجاز المهام الموكلة إليها؟ وكيف تعاظم دورها من إدارة مشروع الإقامة المغاربية بالحجاز إلى الإشراف على شؤون فريضة الحج،ثم إلى تأطير السياسة الإسلامية الفرنسية؟

ظروف النشأة:

يجب التنبيه أولا أن جمعية أحباس الحرمين الشريفين ليس لها، من قريب أو من بعيد، صلة بأوقاف الحرمين ونظامها حسب المفهوم التقليدي لأوقاف الحرمين[1]، الذي كانت سائدا قبل دخول الاحتلال، ولم تأسس في هذا الشأن أبداً، وأصل الفكرة تبلور أثناء الحرب العالمية الأولى بعد الزيارة الناجحة التي قادها وفدين فرنسيين أولهما عسكري وآخر مدني مكونا من بعض الأعيان والعلماء زاروا شريف حسين، وذلك بعد إعلانه الحرب على الدولة العثمانية، لقيت هذه الرحلة صدىً كبيراً في المشرق وفي فرنسا والجزائر، وأصبح التفكير في مشروع قديم كانت تفكر فيه الإدارة الاستعمارية والمتمثل في تأسيس إقامة دائمة للحجاج في مكة والمدينة، تكون وقفا على مسلمي فرنسا في الحج، وكان الهدف من ذلك طبعاً تحسين صورة فرنسا في العالم الإسلامي من جهة، ومن جهة أخرى سهولة مراقبة الحجاج رعايا فرنسا وضبط تحركاتهم، وكان قنصل فرنسا في جدة أوصى بهذا المشروع منذ 1910[2]، وزاد من ذلك إعجاب فرنسا بالتجربة الانجليزية والمصرية في مجال إقامة دوراً للحجيج وفنادق لبعثاتهم إلى الحج[3].

---

[1]– ينظر هنا إلى مقال عبد الله السدحان (1430ه). الأوقاف على الحرمين الشريفين خارج المملكة العربية السعودية واقعها وكيفية الإفادة منها، مجلة الدارة، العدد الرابع.

[2]– عبد اللطيف الحناشي، جمعية أحباس الحرمين الشريفين:من تنظيم رحلات الحج إلى الإشراف على جامع باريس 1916–1952، مجلة الدارة، المملكة العربية السعودية، العدد الثالث، السنة 35، 2008.

[3]–مرجع نفسه، ص150.

وبذلك ظهر مشروع فرنسي لبناء "تكايا" بهذا الاسم "Tekkié"، وإن كان الاسم غير مستعمل في بلدان شمال إفريقيا، والذي قد يجد مرادفا له في مسمى "الزوايا" أو "الرباط"، والذي تقرر في البداية أن يقام بجدة تم إستبدل بنفس المشروع على أن يقام بمكة أو إقامة أخرى بالمدينة، وقدم كمشروع في 9 ديسمبر 1915، لكنه استبدل بقانون 1916/01/31 الذي قدمه للبرلمان النائب "بول بليسن Paul Blyssen"، وهو القانون نفسه الذي سوف يتحول إلى "جمعية أحباس الحرمين"، ولقد تحمس المارشال ليوتي لهذا القانون واعتبره "Une œuvre française de défense sanitaire إنجاز فرنسي للوقاية الصحية"، بينما عارضها الحاكم العام بالجزائر"شارل ليتو Lutaud"[1] بشدة، المعروف بتحمسه لتطبيق قانون فصل الدين عن الدولة، والذي أراده أن يشمل حتى الجزائر ويطبق على جميع الأديان والمذاهب، والتي لا يجب أن تشكل استثناء، ولم نفهم لماذا احتاجت فرنسا إلى تأسيس جمعية لكي تقوم بشراء أراض تقام عليها تلك الإقامة الوقفية في الحرمين، وتجعلها بعد ذلك إقامة للحجاج، ربما للإلتفاف حول قانون فصل الدين عن الدولة الذي يمنع على الدولة التدخل في شؤون الدين.

وقبل ذلك كانت اللجنة الوزارية للشؤون الإسلامية"CIAM" Comité interministériel des affaires musulmane، بمجرد تأسيسها سنة 1911 كانت قد أوصت باعتماد هذا المشروع واستحداث إلى جانبه مصلحة إدارية، وتنظيم صحي، وصيدلية، ومستوصف، ونضارة تنظر في شؤون الحج، لكن المشروع تم إهماله وتعويضه بمشروع آخر حتى يكون قريبا من الحرمين واحد في مكة وآخر في المدينة، على أن تكون دوراً بمئات الغرف مزودة بحصائر وخزائن وميضأة، ورصد من أجل ذلك غلاف مالي حوالي 500.000 فرنك، ولا يغيب عنا الطابع الدعائي لهذا المشروع عشية الحرب العالمية الأولى، كما وافق ذلك توصيات قنصل فرنسا بجدة في نفس السنة الذي أوصى بوجوب إنشاء إقامة للحجاج رعايا فرنسا كحل لمعضلة الحجاج الفقراء[2].

لكن كما أسلفنا لقي المشروع معارضة الحاكم العام "شارل ليتو" Charles Lutaud الذي صرح قائلاً : "Cette hospitalité gratuite risque d'attirer chaque année une foule innombrable de pèlerins algériens sans ressources suffisantes pour accomplir le voyage qu'il faudra rapatrier aux frais du gouvernement général ".[3]

[1]-شارل إيتيين ليتو(1855-1921):إطار سام في الدولة الفرنسية شغل منصب حاكم عام للجزائر من 1911إلى سنة 1918.

[2] -Luc Chantre, Le pèlerinage a la Mecque a l'époque coloniale (1866-1949),thèse de doctorat, université de Poitiers,2012,P20

[3] - Pascal Pautremat, La politique musulmane de la France au XXe siècle, Maisonneuve et Larose, Paris, 2003, p197

"هذا الكرم المجاني يمكنه أن يتسبب في جلب كل سنة أعداداً غفيرة من الحجاج الجزائريين بدون مداخيل كافية من أجل أداء الفريضة، وبعد ذلك يتوجب إعادة ترحيلهم على نفقات الحكومة العامة"[1]، لكن المشروع دعمه المقيم الفرنسي العام في تونس ألابوتيت"Gabriel Alapetite[2] والوزير الفرنسي المقيم بالمغرب هيبرت ليوتي"Lyautey"[3] "، وطالبا بتحويل المشروع إلى وقف عام، وأرسلا وفداً إلى أمير الحجاز لمنح 1.250.000 فرنك ذهبي من أجل إنجاز المشروع[4].

ورغم أن الفكرة كانت نظرياً قابلة للتحقيق، إلا أن تأسيس الجمعية شكل التباسا قانونياً، فالطابع الديني للجمعية كان يتعارض مع قانون الجمعيات الفرنسي الذي صدر في 1جويلية1901، والذي استصدر على خلفية الصراع بين الدولة والكنيسة، وقد كانت فرنسا قد رفضت اعتماد أي جمعية ذات طابع ديني قبل ذلك[5]، وللخروج من هذا المأزق سوف يتم اعتبارها جمعية خاصة تتكون من توانسة وجزائريون ومغاربة، لكن حتى ذلك لم يكن سهلاً خاصة بعد تسجيلها عن طريق القاضي الشرعي في الجزائر باعتبارها جمعية ثقافية إسلامية.

حتى مسألة شراء الأراضي التي سوف يتم بناء عليها المشروع لم تكن هينة لأن الملاك لا يمكنهم البيع لدولة غير مسلمة، وتم التحايل من أجل ذلك عبر توكيل "قدور بن غبريط" بذلك، حيث اشترى المبنى وسجله باسمه، بعدها ساد خلاف حول تسمية هذا الوقف فاقترح البعض أن يسميه"تكية المغاربة في الحجاز"، لكن أمير مكة رفض ذلك وسماه "رباط المغاربة في الحجاز" [6].

عقدت أول جلسة للجمعية وكانت جلسة تمهيدية بمدينة الجزائر في سنة 1916 ، أما الجلسة التأسيسية للجمعية فعقدت في السابع من فبراير سنة 1917، حضرها عن المغرب "قدور بن غبريط" مدير التشريفات في المملكة الشريفية، هذه الشخصية الغامضة التي مثلت مصالح فرنسا وخططت سياستها الإسلامية بامتياز، ووجهت الدعوة إلى "أحمد سكيرج" ناضر أحباس فاس، الذي لم يحضر بسبب المرض، ومثل تونس "الحاج الشاذلي العقبي" قايد ضواحي تونس، و"الحاج العربي بن الشيخ" من أعيان تونس، وعن الجزائر الأغا "الحاج الصحراوي" مندوب مالي، و"الحاج مصطفى شرشالي"، وعن السنغال "الحاج عبد الحميد عبدو" القاضي الأعلى السابق، واتخذت الجمعية من باريس مقراً اجتماعياً لها، وعين قدور بن غبريط رئيساً لها، واختار بدوره "الحاج كسوس" كاتباً عاماً، و"الحاج علي مالك" أميناً عاماً.

---

[1]- Pascal Pautremat, Op. cit.,p198.

[2] -- غبرييل ألا بوتيت:(1854-1932):محام وإطار سام في الدولة الفرنسية شغل منصب الوزير الفرنسي المقيم بتونس من سنة 1907إلى سنة 1918.

[3] -- المارشال هيبرت ليوتي(1854-1934):ضابط سام فرنسي وصل لرتبة ماريشال، له فضل كبير في إعلان الحماية الفرنسية على المغرب،حيث أصبح المقيم العام الفرنسي هناك .

[4] -Ibid., p199.

[5]-عبد اللطيف الحناشي،مرجع سابق،ص197

[6]-مرجع نفسه ، ص151.

وكانت موارد الجمعية تدفع مناصفة بين دول المغرب العربي الثلاث بقيمة 90.000 فرنك سنوياً، لترتفع سنة 1948 لحوالي مائتي ألف فرنك[1]، كما كانت الجمعية تتلقى هبات من دول عربية خاصة مصر، سوريا، الهند، العراق، بلدية باريس، أغا خان، إيران، وبعض البنوك الفرنسية، كما ظل بن غبريط يطالب بزيادة مساهمات البلدان المشاركة، وحصل على ذلك بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت مساهمة المغرب حوالي 400.000 فرنك وكذلك الجزائر، وتونس بحوالي 200.000 فرنك، وكان راتب الرئيس بحوالي 30 ألف شهرياً، إضافة لمنحة التنقل والتمثيل[2].

التقارب الحجازي الفرنسي أثناء الحرب العظمى ودوره في تأسيس الجمعية:

بعد سنوات من المنع، قررت فرنسا السماح بتنظيم الحج لسنة 1913، حيث شاركت في تلك السنة بعثة مكونة من حوالي خمسة آلاف شخص، وكان ذلك عشية الحرب العالمية الأولى، وسط تجاذبات دولية كبيرة تنذر بحرب وشيكة بين القوى الكبرى، وكانت فرنسا تخشى على حجاجها من تأثرهم بدعاية الجامعة الإسلامية، وتأثيرات رجال "تركيا الفتاة" المتحالفين مع ألمانيا والنمسا، ولم توافق الإدارة الاستعمارية على تنظيم الحج تلك السنة إلا بعد أخذ ورد بين الحكومة العامة بالجزائر المدعومة من طرف وزارتي الحرب والداخلية الرافضة، أو المقيدة لفريضة الحج في أحسن تقدير ، وبين وزارة الخارجية الرافضة لتكرار المنع الذي أساء لسمعة فرنسا خاصة في الشرق، بعد توالي تقارير القناصلة هناك باستعداء فرنسا كل شعوب الشرق بصنيعها الرافض لمنع الجزائريين من أداء فريضة الحج، هذه الفريضة الغائبة بالنسبة لعموم الجزائريين خاصة في هذه المرحلة التي تميزت بالمنع المتكرر.

ورغم ذلك تواصل التقييد في السنة الموالية، بعدما تراجع عدد الجزائريين المشاركين في الحج في السنة الأولى للحرب 1914 (1332هـ)، إلى حوالي 1141 حاج فقط[3]، لكن قرار المنع جاء في السنة الموالية 1915(1333 هـ) بسبب ظروف الحرب وانقطاع المواصلات وإنتشار حالة اللاأمن وانعدام النقل بسبب حرب الغواصات، وبسبب توجيه الأساطيل التجارية لخدمة المجهود الحربي.

أما سنة 1916 فكانت سنة محورية بامتياز في علاقات فرنسا مع الحجاز، بعدما أعلن الشريف حسين الثورة على الدولة العثمانية وتحالف مع بريطانيا وحلفائها، وكان ذلك منعرجا خطيرا في موازين القوى أثناء الحرب العظمى، ولعل أشهر بعثات الحج في فترة الاحتلال الفرنسي كانت البعثة الرسمية التي بعثتها فرنسا بشكل رسمي إلى الحجاز، في مهمة لربط العلاقات مع الحجاز وتقديم الشكر إلى أمير الحجاز الثائر، وقد قيل الكثير حول هذه الرحلة، وكأن المتحاربين كانوا في سباق لخطب ود الشعوب الإسلامية، محاولة من حلف الوفاق قطع الطريق على ألمانيا الحليف القوي للدولة العثمانية، والتي كانت تدعي صداقتها للشعوب الإسلامية، واستغلت الدولة العثمانية ثقلها الروحي في الدعوة إلى الجهاد ضد الحلفاء، حتى علق على

---

[1]-عبد اللطيف الحناشي،مرجع سابق ، ص178.

[2]-مرجع نفسه ، ص181.

[3]- Escande Laurent , Le pèlerinage a la Mecque des Algériens pendant la domination française, Mémoire DEA.,1992, Université de Provence P165.

ذلك المستشرق الهولندي"سنوك هيرغرونج[1]"Guerre sainte made in Germany"[2]لكن إنضمام أمير مكة الشريف حسين إلى التحالف أخلط كل الأوراق، مع ظهور الاهتمام الفرنسي المفاجئ بالحجاز والحج، والذي تبلور بإرسال بعثة إلى الشريف حسين ،والتعهد بتسهيل وتأمين طرق قوافل الحج، هذا التقارب أدهش الجزائريين المناصرين للسلطان العثماني، وزادهم بغضا للشريف حسين الذي ألقيت حوله أشعار هجاء بالعربية والأمازيغية[3].

وهكذا تقرر كما ذكرنا إرسال بعثة رسمية إلى الحجاز، وكان ذلك خطوة ايجابية تعكس ما قدمه المسلمون الفرنسيون من تضحيات في الحرب العظمى، والانفتاح أكثر لإيجاد حلول فيما يخص سياسة فرنسا الإسلامية، ولتلميع صورة فرنسا أمام الرأي العام الإسلامي، ولذلك وافق البرلمان الفرنسي على منح 500.000 فرنك من أجل تنظيم الحج ذلك العام، وذلك عبر إرسال بعثة عسكرية رسمية تمثل مسلمي الشمال الإفريقي بقيادة العقيد "بريمونBrémond"[4]، وبمشاركة "سي قدور بن غبريط"، الذي أُمر بعدم التعرض من بعيد ولا من قريب إلى الشريف حسين وعدم الخوض في مسألة الخلافة التي كان يحلم بها الأمير الحجازي، وتم منحه هدية تقدر بحوالي 1.250.000 فرنك ذهبي[5].

وانقسمت البعثة إلى قسمين :الأولى مكونة من الأعيان وشخصيات دينية، والثانية من جنود عرب مسلمين بقيادة قائد الكتيبة العقيد "قاضي" المنتسب إلى الفيلق 113 مدفعية ثقيلة، والنقيب "سعد رڤيد" من الفيلق الثاني صبايحية والنقيب "رحو محمد ولد علي" من نفس الفيلق، والنقيب الفرنسيCousse بمساعديهم الضباط الثلاثBecher، Cuny، Streiberg[6].

وكما ذكرنا، تم توصية "بن غبريط" بعدم جرح مشاعر الأمير الحجازي، والمراوغة في حالة ما إذا سئل عن موقفه من الخلافة، وتم توصية كل أعضاء البعثة العرب ،حتى الجنود، بلبس الزي العربي، وتم تخصيص بارجتين حربتين لنقل وحماية البعثة. وكذلك تم الاتفاق على تقديم دعم عسكري لقوات الشريف حسين بحوالي إثنتى عشرة ضابطا،ثمانية وأربعين ضابطا مساعدا من أصول جزائرية، ومفرزتين مدفعية عيار 820 ملم، 2400 بندقية، إضافة إلى 396 كدواب، وثماني فرق رشاشات هوتشكينز، ومفرزتين، ومخبزة، ومستشفى عسكري ميداني[7].

---

[1] – سنوك هيرغورنج:(1857–1936) مستشرق هولندي أولى إهتمامه بالحجاز فسافر وأقام بمكة لدراسة الإسلام واللغة العربية، وكذلك كان يتجسس على الحجاج الأندنوسيين رعايا هولندا، له كتاب بعنوان"صفحات من تاريخ مكة"

[2] -Hubert Lucien ،L'Islam et la guerre، Augustin Challamel éditeur، Paris،1918،P38.

[3] -Sellam Sadek, La France et ses musulmans, Casbah, Alger, 2006.P176.

[4] – العقيد إدوارد بريمون:(1868–1948): ضابط سام فرنسي تولى مهام عسكرية شديدة الحساسية في المغرب والحجاز وأرمينية، تم ترقيته لرتبة جنرال.

[5] -Hubert Lucien، Une politique coloniale, Librairie Félix Alcan، Paris، 1918 ، P97.

[6] -Pautremat Pascal، La mission du lieutenant colonel Brémond au Hedjaz 1916/1917 ، Revue Guerres mondiales et conflits contemporaines، N°221 ،Jan 2006، P24.

[7] -Ibid،. P26.

وعلق وزير خارجية فرنسا جورج بيكو على هذه الرحلة قائلا:

"Le colonel Brémond a été envoyer pour assurer la liberté du pèlerinage et aider si possible a l'instruction d'une armée chérifienne ،il a parfaitement réussi dans la première partie de sa tache ،le succès de la seconde ne dépendait pas de lui.[1]"

"تم إرسال العقيد بريمون لضمان حرية الحج، والمساعدة إذا أمكن في تكوين الجيش الشريفي ولقد نجح بامتياز في المهمة الأولى، أما المهمة الثانية فلا تعتمد عليه".

وكانت هذه البعثة بمباركة حكام الأقطار المغاربية الثلاث، المارشال "ليوتيHubert Lyautey"، والمقيم الفرنسي في تونس"Alapetite"، والحاكم العام الفرنسي في الجزائر "Lutaud" وكان ضمن الوفد "سي السكيرج أحمد الفاسي" أخ الشيخ الطريقة التيجانية في طنجة، والذي أصدر فتوى بموجبها ينفي عن الأتراك حق الخلافة[2]، وحَيَّت الصحافة الفرنسية هذه البعثة تحت شعار "من فردان إلى مكة" نفس العبارة تلفقها العقيد قاضي أمام الأمير شريف حسين قائلا:"

« De Verdun a la Kaaba ،quel rêve pour un musulmans français »

" من فردان إلى الكعبة، يا له من حلم رائع يراود كل مسلم فرنسي"[3]، وبارك الرحلة بشكل رسمي الرئيس الفرنسي "بوان كاريPoincarré" [4].

أما في موسم الحج لسنة 1917 فقد تم تنظيم البعثة بشكل رسمي، وكانت أكثر تنظيما من سابقتها، لكن الحجاج المشاركين كانوا أقل عددا، في وقت لم تراوح فيه البعثة العسكرية الفرنسية مكانها لإنجاز مهمتها العسكرية في مساعدة وتدريب القوات الهاشمية، ولقد انضم أفرادها إلى أعضاء البعثة الرسمية، حيث شكلوا وفدا ممثلا لمسلمي الشمال الإفريقي في موسم الحج لتلك السنة، كما آلت المسؤولية الأمنية والعسكرية مرة أخرى للعقيد "بريمون" ،الذي كان يحسن اللغة العربية، أما المسؤولية الإدارية فقد منحت للإداري "مازييرMazière"كمحافظ حكومي مرافق للبعثة، الذي رافق الحجاج لأكثر من مرة، واشتهرت تقاريره بجودتها، لأنها كتبت في ظرفية دولية حرجة ،حيث كانت شاهدة على الكثير من الأحداث خاصة في الحجاز.

واتسمت البعثة هذا الموسم بطابعها الديني أكثر من البعثة السابقة سنة 1916، كما شهد هذا العام انخفاضا كبيرا في الدعاية للجامعة الإسلامية.

---

[1] -Ibid، P27.

[2]-Sellam Sadek، Op.cit، P171.

[3] -Hubert Lucien، L'Islam et la guerre، op.cit. P38.

[4] – بوانكاريه رايموند:(1860-1934) محام ورجل دولة فرنسي، تقلد منصب رئيس المجلس الفرنسي عدة مرات، وشغل منصب رئيس الجمهورية من سنة 1913 إلى سنة 1920.

ومن الواضح أنه تقرر منذ البداية إرسال بعثة مغاربية مكونة من أربعين عضوا، عشرون جزائريا، عشرة توانسة وعشرة مغاربة، على متن بارجة حربية، وتتولى الخزينة العامة تكاليف الرحلة، وجاء اختيار أعضاء البعثة وفق المعايير التالية:

- منتسبو العائلات الغنية المتنفذة والمخلصة للمصالح الفرنسية.
- كبار التجار الذين يمكنهم الاستفادة من هذه الرحلة عبر البحث عن أسواق وإرساء روابط علاقات اقتصادية بين المشرق والجزائر.
- شخصيات مثقفة، أطباء، أساتذة... يمكنها دراسة إمكانية تأسيس مؤسسة تعليمية في الحجاز تحت إشراف فرنسي.[1]

لكن تقارير مازيير أشارت إلى صعوبة اختيار أعضاء البعثة لأسباب عدة، حيث أبدى أكثرهم تخوفا من الظروف الدولية وتعللوا بأسباب شتى، فالمفتي "بن موهوب" تعلل بالمرض واعتذر، وكان أعيان عمالة الجزائر أقل المتحمسين للذهاب في هذه البعثة، ينسب صاحب التقرير ذلك إلى تأثير الأتراك الذي كان لا يزال قويا في هذه المنطقة مقارنة مع المناطق الأخرى، وكونها أكثر المناطق خضوعا وتأطيرا من طرف الإدارة الاستعمارية[2].

هذا ما جعلهم أكثر علما بظروف المرحلة، وبذلك كانوا أقل استجابة، خاصة بعد انتشار أخبار مفادها غرق سفينة للحجيج من طرف غواصة ألمانية، زاد من ذلك تسرب وثيقة رسمية تقر بصعوبات "التنقل إلى المدينة بسبب الحرب، وحالة اللاأمن في البحار، وأن أي إغراق لسفينة البعثة يعتبر كارثة وإهانة للكبرياء الفرنسي، ويمكن أن يترتب على ذلك عواقب وخيمة"[3]، وزاد من ذلك مخاوف وتحفظات العقيد بريمون حول إرسال البعثة هذا العام، بعدما فشلت القوات الهاشمية في تحرير المدينة المنورة من قبضة القوات العثمانية، وصعوبات الملاحة البحرية في المتوسط[4].

وفي الأخير وبعد تجاذبات طويلة، أبحر الوفد الجزائري من ميناء بنزرت العسكري مع باقي البعثات المغاربية الأخرى، حيث كانت البعثة المغربية بقيادة "سي بلحوت" والسي "مولاي العلوي" أما البعثة الجزائرية فكانت بقيادة القايد "أحمد بن راجا" من ثنية الحد، الذي توفي في مكة وخلفه "محمود بن الدين" قاضي أولاد عيسى وبريزينة بمعية "بن شرشالي" و"بن دالي" بصفتهم العسكرية.وكان الإبحار على متن السفينة "Néra"والسفينة المشفى "Asie"،توجهوا بعد الإبحار إلى جزيرة "ميلو" ثم "سالونيك"، وقام الدكتور قاضي بتلقيح الحجاج أعضاء البعثة ضد الكوليرا، ويشهد بريمون أن شرشالي والنقيب سعد أديا مهامهما بتفان، رغم أصابتهما بمرض الملاريا[5].

---

[1] -AOM, archives d'outre mer d'Aix-en-Provence (France)Pèlerinage 1917, 16H104.

[2] -AOM, archives d'outre mer d'Aix-en-Provence (France) Pèlerinage 1917, 16H90.

[3] -Ibid.

[4] -AOM, archives d'outre mer d'Aix-en-Provence (France)Télégramme du 24Mai1917, 16H90.

[5] -AOM, archives d'outre mer d'Aix-en-Provence (France)Rapport Brémond 1917, 16H93.

وكانت هذه أول بعثة تقيم في الإقامة المخصصة للحجاج الفرنسيين، والتي كانت عبارة عن ملكية وقفية تكفل "سي قدور بن غبريط" بشرائها بإسم فرنسا ،ووضعها تحت تصرف الحجاج الجزائريين، وتأسست "جمعية أحباس الحرمين" في الأصل للإشراف عليها.

لقد زار البعثة الجزائرية في الحجاز الأمير عبد القادر الجزائري الحفيد، المتحالف مع فرنسا وبريطانيا ضد الأتراك وإستفسر عن أحوال الأميرين خالد وعبد الملك[1]، وسوف يتم ترحيل حوالي واحد وأربعين جزائريا تم طردهم من طرف القوات العثمانية، وكانوا حوالي تسعة وعشرون رجلا وسبعة نساء وخمسة أطفال[2].

وقد ألقى السيد شرشالي ،وكان عضوا بارزا في البعثة، خطبة في مجلس الملك مجد فيها فرنسا التي بزعمه "زرعت الأمل والأمن في المغرب الإسلامي بعد احتلاله"، كما زار الوفد الطائف ومقر جريدة القبلة، والتقى رئيس تحريرها الشيخ محب الدين خطيب[3].

كما أشاد النقيب سعد في تقرير له بترحيب واهتمام وزير الحربية الهاشمي وإشادته بالمجندين المسلمين الجزائريين وثنائه عليهم.[4]

في رحلة العودة التي كانت على متن السفينة "، Cordillère"رافق البعثة حوالي 135 من شمال إفريقيا كانوا عالقين في الحجاز، منهم تسعة وثلاثين جزائريا كان أبرزهم "سي عبد الملك التيجاني"، الذي حج قبل الحرب، لكنه مرض وتخلف عن رحلة الإياب، فاضطر للمكوث هناك حتى ذلك الحين.

وتم الحجر على الحجاج على ظهر السفينة، قبالة سواحل جبل طور على غير العادة ،شريطة أن يكشف عنهم الأطباء ويتم تبخير كل الأغراض والمتاع، وكانت العودة من بورسعيد تحت حماية بارجة بريطانية، بعد توقف في مالطا، مع إكثار التعرجات، لتفادي البوارج الألمانية[5].

وبذلك يمكن إدراج ظهور مشروع إقامة الحجاج رعايا فرنسا والتي كانت أصل نشأة جمعية أحباس الحرمين الشريفين، كنتيجة للعلاقات الحجازية الفرنسية التي

بلغت أوجها بعد نجاح مشروع الإقامتين للحجاج الفرنسيين في الحرمين، وحبسها لهذا الشأن، رغم الصعوبات المعقدة للعملية[6]، حيث لم يكن بالإمكان لدولة غير مسلمة شراء أملاك عقارية في أرض الحرمين، وتم التحايل على ذلك بتسجيلها

---

[1] -AOM, archives d'outre mer d'Aix-en-Provence (France) Rapport Mazière 1917, 16H90.

[2] -AOM, archives d'outre mer d'Aix-en-Provence (France)Rapport Brémond, Op.cit.

[3] -AOM, archives d'outre mer d'Aix-en-Provence (France)Rapport Cherchali, 16H93.

[4] -AOM, archives d'outre mer d'Aix-en-Provence (France) Rapport capitaine Saad 1917,16H104.

[5] -AOM, archives d'outre mer d'Aix-en-Provence (France)Rapport Mazière, op.cit.

[6] -Chantre Luc ,Le pèlerinage sous la troisième république,. Revue Cahiers de la méditerranée, N°78,2009.

بتسجيلها باسم "سي قدور بن غبريط"، وتمكن أعضاء من هذه البعثة إضافة إلى ضباط كانوا مع البعثة قدموا للحجاز في مهمة تدريب ودعم القوات الحجازية، من تمثيل الجزائريين في موسم الحج لهذا العام، وكانوا إجمالا حوالي 293 جزائري[1]. ولمح الرئيس الفرنسي "أرستيد بريون"[2] بوجوب زيادة عدد الحجاج لأسباب دعائية وكذلك لتقوية العلاقات مع الأمير الشريف حسين، وكذلك لكي لا يتم الاعتقاد بأن النقص راجع لهيمنة ألمانيا على المتوسط. ويعتقد الباحث الفرنسي "باسكال بوتريما" أن الاهتمام الفرنسي بالحج زمن الحرب العظمى ،جاء لقطع الطريق أمام الألمان باعتبارهم "العدو الحقيقي للمسلمين"[3].

لكن في نفس الوقت أوعزت فرنسا لسي قدور بن غبريط بالمداراة والمراوغة قدر الإمكان فيما يخص الموضوع الخطير الخاص بمسألة الخلافة، الذي كان يروج له الشريف الحسين ويجس النبض من أجل إرجاع الخلافة في النسب العربي وفي البيت القريشي، حيث كان يعول في هذا المشروع على انهزام الدولة العثمانية ومساعدة الحلفاء له في الوصول إلى مبتغاه. لكن على ما يبدو لم يكن الحلفاء مستعدين للخوض في غمار هذا الموضوع الذي هو في غاية الخطورة، في الوقت ذاته ظهر منافسون للشريف حسين متمثلين في الملك المصري من جهة، وكذلك تزكية "المريشال ليوتي" للسلطان المغربي لتولي هذا المنصب من جهة أخرى .

لكن بسبب غير مفهوم تناقص عدد الوفد المغاربي الذي زار الحجاز في موسم الحج لسنة 1917، ربما لظروف الحرب لا غير، حيث قاد هذا الوفد مرة أخرى العقيد بريمون بمعية المحافظ الحكومي "مازيير" ،إضافة إلى بعض الأعيان الذين مثلوا الجزائر بشكل رمزي، وكانت البعثة وأهميتها تحمل طابعا دينيا أكثر من السنة التي سبقتها، وانضم إليها جنودا كانوا هناك منذ البعثة الماضية. وقد منح الأمير قطعا من كسوة الكعبة "لسي قدور بن غبريط"[4]، ولكن سوف تصاب هذه العلاقات بفتور في موسم الحج لسنة 1918، بعد تأكد أطماع الإستعمارية البريطانية الفرنسية ونكتها للوعود التي طالما دغدغت بها أحلام الشريف حسين .

جمعية الحرمين الشريفين ومهمة الإشراف على الحج:

لكن هذه الجمعية التي تأسست في الأصل لإنجاز مشروع إقامة أو رباط مغاربي في الحرمين لتأطير الحجاج رعايا فرنسا، تحولت إلى أعلى هيئة تتولى الإشراف على شؤون الدين الإسلامي، ولعبت بفضل رئيسها دوراً خطيراً، عرضت فرنسا أن تمنحها تلك الفرصة، وتشكل الواجهة في إشرافها على شؤون الدين الإسلامي بينما في فترة (1911-1939) لعبت

P10.

[1] -Escande ، op.cit. P185 .

[2] --أرستيد بريون(1962-1932):محام ورجل دولة فرنسي تولى عدة مرات منصب رئيس المجلس، له الفضل في تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة ، تحصل على جائزة نوبل للسلام سنة 1926.

[3] -Pautremat، La politique musulmane de la France، op.cit. P205.

[4] -AOM, archives d'outre mer d'Aix-en-Provence (France) Rapport Brémond 1917، 16H93.

اللجنة الوزارية لشؤون الدين الإسلامي دور الوصي على هذه الجمعية، وخاصة أنها كانت صاحبة فكرة تأسيس هذه الجمعية منذ البداية، وتجاوزت صلاحيات الجمعية من المشرف على إقامة الحرمين إلى الإشراف على مسجد باريس، وقبل ذلك منذ سنة 1921 منحت حق تنظيم والإشراف على الحج، واكتفت الإدارة الفرنسية بالتأطير الصحي،لكن لم تشهد عملية تنظيم الحج فشلاً وصعوبة مثلما شهدته في مرحلة إشراف الجمعية على شؤونه، ففي سنة 1922 ألغت تنظيمها للحج بصفة رسمية نظراً حسب زعمها لقلة المسجلين الراغبين في تأدية فريضة الحج، التي يستحيل معها كراء سفن، وعاودت الكرة مرة ثانية سنة 1923 بسبب حالة اللاأمن، وكذلك عجزت عن تنظيم الحج سنتي 1924 و1926، وإذا سلمنا أن ظروف الحجاز كانت جد صعبة حتى سنة 1926 بسبب الحرب بين آل سعود والهاشميين، إلا أن سنة 1927مع توقف الحرب لم يتم تنظيم الحج بشكل رسمي، ورغم أن الجمعية نظمت الرحلة إلى الحج سنة 1928 لكنها فشلت في تنظيم الرحلة فشلاً ذريعاً بسبب كرائها لسفن لا تصلح لنقل البشر، إضافة إلى ظروف النقل والتنظيم الصعبة [1].

ولا ندري لماذا فشلت الجمعية في تنظيم الرحلة إلى الحج، هل للظروف الدولية سبباً في ذلك، بسبب الحرب في الحجاز؟ أو بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية بعد خروج العالم من الحرب العظمى؟، أو السبب راجع لعمل الإدارة الاستعمارية المستحيل لإظهار هذه الجمعية التي يرأسها رجال دين مسلمون بمظهر الفاشل في عيون رعاياها المسلمين؟ في انتظار الطلب منها الإشراف المباشر على شؤون الحج، وهم الذين كانوا يطالبون مراراً وتكراراً عبر مندوبيهم ونوابهم في الوفود المالية لإرجاع الأوقاف وشؤون الدين الإسلامي إلى أصحابها الشرعيين، وتطبيق قانون فصل الدين عن الدولة، نحن لا نميل إلى نظرية المؤامرة، لكن نظن أن فرنسا حاولت الإشراف على شؤون الدين الإسلامي عبر واجهة جمعية أحباس الحرمين، لتفادي الإحراج المستمر حول مسألة فصل الدين عن الدولة، الذي لم يشمل الدين الإسلامي على خلاف الديانات الأخرى، وهي التي تحب أن تظهر بمظهر الدولة العلمانية الكفيلة لمبدأ حرية الاعتقاد، لكن رجالات الجمعية من بعض المنتفعين والمشبوهين خدموا مصالحهم قبل مصالح أخوانهم، وطبقوا إرادة الإدارة الفرنسية، وكانوا يحرصون على الانتماء للجمعية للتشريف فقط، كما لعبت المحاباة دوراً كبيراً، فهذا "حمدي بلقاسم"[2] رجل فرنسا في الحجاز منذ العشرينيات إلى الاستقلال كان من معارف

.-[1] - AOM archives d'outre mer d'Aix-en-Provence (France), Rapport sur le pèlerinage à la Mecque, 16H85

- [2]حمدي بلقاسم" رجل فرنسا في الحجاز منذ العشرينيات إلى الاستقلال كان من معارف قدور بن غبريط، ورغم أنه اتهم في تقارير عدة بخدمة مصالحه الخاصة والاغتناء على حساب الجمعية، هذا الرجل الذي كان ينعت برجل السياسة الإسلامية الفرنسية والذي أثنت عليه الكثير من التقارير لحسن استقباله للوفود والبعثات الرسمية، كما يصفه تقرير آخر أنه قاض غير مصنف Hors classe، وقنصل فرنسا الشرفي منذ 1922، ومستشار ديني في البعثة الفرنسية في جدة، وقيم ووصي على الإقامة الفرنسية في مكة، وتصفه تقارير أخرى بأنه لا يهتم إلا بمصالحه الشخصية، وكان صاحب تجارة عريضة، وقرر البعض استبداله سنة 1945، لكن تدخل قدور بن غبريط حال دون ذلك،وكان هناك عداء كبير بينه وبين قنصل الفرنسي في جدة "سعد الدين بن شنب"لفترة من الزمن، لكن أقيل "بن شنب" القنصل وبقي حمدي بلقاسم المستشار، وهذا إن دل على شيء دل على قوة هذا الرجل، الذي رعى شؤون فرنسا في الحجاز : من1922حتى الاستقلال، وهي ليست بالمدة القصيرة. ينظر :

قدور بن غبريط، ورغم أنه اتهم في تقارير عدة بخدمة مصالحه الخاصة والاغتناء على حساب الجمعية، هذا الرجل الذي كان ينعت برجل السياسة الإسلامية الفرنسية[1]، والذي لعب دوراً في المفاوضات العربية الفرنسية بعد الحرب العظمى،كما اتهمه الشيخ الطيب العقبي بخدمة مصالحه، والاغتناء من الأموال التي تلقاها لبناء مسجد باريس،كما اتهم أعضاءها بأنهم لا يبحثون إلا على منافعهم الخاصة والحصول على الأوسمة والنياشين[2]، وفي نفس الوقت تلقت الجمعية انتقادات لاذعة من طرف البرجوازية الجزائرية، التي رأت في عضويتها أنها صعبة ومشروطة بضمانات أخلاقية وتعهدات مالية[3]، وندد البعض بصرف أموال كبيرة على بناء مسجد باريس، في وقت تعاني فيه مساجد الجزائر من تدهور حالتها، وتم تحميل المسؤولية "لقدور بن غبريط"، كما تم انتقاد صمت الجمعية حول الحالات المتكررة لمنع الحج، رغم عودة الأمن في الحجاز، وعدم وضوح دورها كما أشارت بذلك جريدة الشهاب [4].

كما اتهمت بمراقبة الحجاج والتجسس عليهم، ومحاباة بعض شركات النقل البحري كما جرى في تونس، ويبدو أن جريدة الشهاب أصابت كبد الحقيقة عندما أشارت إلى ضبابية دور هذه الجمعية التي لم نفهم دورها ودور المسئولين عنها، فهل للإشراف على أوقاف الحرمين؟ أم للإشراف على شؤون الحج؟ أم لإجراء علاقات مع الدول الإسلامية؟ خاصةً إذا علمنا مشاركة الجمعية في مؤتمر الخلافة بالقاهرة، والمؤتمر الإسلامي بمكة المكرمة سنة 1926 [5]، فقد تلقى مصطفى شرشالي قاضي تيزي وزو دعوة من ملك الحجاز بحكم عضويته في الجمعية لحضور فعاليات المؤتمر الإسلامي لإصلاح شؤون الحج، لكن يبدو أن الجمعية هذه المرة لم تلبي دعوة الملك لحضور المؤتمر، ونكاد نجزم أن الجمعية لم تكن مخيرة في تحركاتها بل كانت الإدارة الاستعمارية تملي عليها تحركاتها، وبعدما توالت الانتقادات مطالبة الجمعية بإعادة تنظيم الحج للإدارة الاستعمارية، وقبلت فرنسا ذلك لكن لم تحل الجمعية ولم تستغني عن بن غبريط الذي ظل مستشاراً للشؤون الإسلامية، وسوف تدخل الجمعية في ركود بعد الحرب العالمية الثانية.

أما فيما يخص الدور الأساسي الذي تأسست من أجله الجمعية والمتكون في إقامة رباط للحجاج المغاربة في الحرمين، فقد تم إرسال بن ساسي سنة 1919 لشراء فنادق في المدينة، وقد تحمس الكل لهذا المشروع، رغم أن اللجنة الوزارية للشؤون

AOM , archives d'outre mer d'Aix-en-Provence (France) Hadj Hamdi Belkacem conseillé juridique de la France à Djeddah 81F 389.

-[1] Djalila Sbai, La république et la Mosquée, in Pierre-jean Luizard, Choc colonial et l'Islam, la Découverte, Paris، 2006, p224.

-[2] AOM, archives d'outre mer d'Aix-en-Provence (France) Congrée de la société des Habous des lieux saints de l'Islam, 7cab5.

-[3] AOM, archives d'outre mer d'Aix-en-Provence (France) Congrée de la société des Habous, des lieux saints de l'Islam, 10Cab 203 /7 Cab 05.

[4]-جريدة الشهاب، العدد4، 13فيفري 1926

[5]-الشهاب، "جمعية أحباس الحرمين ومهمتها الرئيسية،العدد19، 25 مارس 1926.

الإسلامية كانت تعلم استحالة إيواء هذه الإقامة لجميع الحجاج، إلا أنها كانت تأمل أن تظم على الأقل الحجاج المرضى، وإيواء الأطباء المرافقين المسلمين، والحرص أن تكون الإقامة قريبة من الحرمين[1] ، وعاود بن ساسي بعدها الذهاب إلى مكة لشراء العقار الذي كلف حوالي 5000 فرنك، وكانت هذه الإقامة عبارة عن عقار يملكه وزير مالية الحجاز "أحمد أفندي بن ناجة"[2] ، ولا تبعد هذه الإقامة إلا بحوالي 150 متر على الحرم، وقد أجريت عليها تعديلات عبر ربطها بالكهرباء، وتوفير التبريد، ووضع صيدلية في المستوى الأرضي، على أن تشغل البعثة الرسمية الطابق الأول، والبعثة الصحية الطابق الثاني[3] ، وكتب على باب

الإقامة العبارة التالية:

« Refuge Maghrébin » Fondation de la société algérienne des Habous des lieux saints »

"إقامة مغاربية،الجمعية الجزائرية لأحباس الحرمين الشريفين"، مكتوبة بأحرف مذهبة على حجر الصوان[4].

وفي 10جوان1920 قرر الرئيس الفرنسي ميليران[5] تكليف قيم أو وصي Curateur على هذه الإقامة ، ورعايتها بمبلغ 18 ألف فرنك لشراء فندق أو إقامة في المدينة المنورة، وشاركت الجزائر في تمويل مشروع الإقامة بحوالي 97.050 فرنك[6]، كما شاركت بتأثيث الإقامة بحوالي 250 إلى 300 فرنك[7]، لكنها كانت إقامة جد فاخرة وباهظة الثمن بحوالي 50 فرنك ليلة الواحدة [8]، وأنها لم تكن تستقبل إلا الأعيان والشخصيات الكبرى، مع جهل مطلق من بقية الحجاج بوجود هذه

.-[1] -Pautremat, op.cit., p211

.-[2]- Ibid, p23

-[3] AOM, archives d'outre mer d'Aix-en-Provence (France) Rapport Pierre Durrney,1954, 81F/841

.-[4] Pautremat, op.cit., p201

- [5] ميليران ألكسندر:(1859-1943):رجل دولة فرنسي تولى رئاسة مجلس الدولة ، ثم رئاسة الجمهورية من سنة 1920 إلى سنة 1924.

.-[6] AOM, archives d'outre mer d'Aix-en-Provence (France), Loyer de l'hôtellerie française à Djeddah, 81F389

[7]AOM, archives d'outre mer d'Aix-en-Provence (France), renouvèlement de mobilier effectué aux hôtelleries de la Mecque et Médine,81F389.

-[8] AOM, archives d'outre mer d'Aix-en-Provence (France), Rapport 1952, 81F/840.

الإقامة، كما وصف تقريراً آخر الإقامة أنها مهجورة وتحتاج إلى ترميم[1] ، وكان الحاج حمدي يلعب دورا كبيرا في التقليل من عدد المستفيدين من هذا الوقف[2].

لكن السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا أصرت الإدارة الاستعمارية على شراء أرض في مكة والبناء عليها إقامة للحجاج بأموال معتبرة؟ في حين كانت تستطيع عبر الجمعية ترميم والإشراف على أوقاف المغاربة في الحجاز، مع العلم أن هذه الأوقاف ليست بالقليلة، فحجاج بني ميزاب كانوا يتمتعون بوقف خاص بهم في مكة أوقف في سبيلهم منذ نهاية القرن 19 من طرف قايد مدينة بريان "الحاج إبراهيم"، كما حاول بنو ميزاب سنة 1932 شراء منزل في مكة وحبسه، لكن فشلوا في ذلك بسبب تعقيدات تحويل الملكية[3].

إضافة إلى أوقاف أخرى للمغاربة المالكية في مكة على غرار: رباط سيدنا عثمان، وقف المولى حسن، وقف المولى حفيظ، وقف لالا لبابة، وقد أسس رباط سيدنا عثمان في 604 هجرية (1181 ميلادي)، وقام السلطان المريني عثمان بتوسعته وكان يحتوي على 16 منزل، 4 محلات، وساحة كبيرة، وهو وقف على سكان ليبيا، الجزائر، تونس والمغرب، ويبدو أن هذا الوقف تدهورت حالته، لكن عينت عليه محكمة مكة وصي من الحجاز، وبذلك أصبحت مداخيله تذهب لبيت المال الحجازي.

أما وقف المولى حسن وهو عبارة عن منزلين في حي السويقة فتعود مداخيله على قراء الحرم الشريف.

أما وقف المولى حفيظ يتكون من منزل في حي الناقة، ومنزل في حي شعب بني عامر ذهب ضحية وقوف المتولي عليه ضد آل سعود.[4]

أما وقف لالا لبابة يحتوي على ثلاثة منازل وهو وقف على فقراء المغاربة في الحجاز، ممن تتقطع بهم السبل في حي الجياد، لكن كان هذا الوقف في حالة يرثى لها وينتظر الترميم[5]، والسؤال الذي يبقى مطروحا لماذا لم تحاول فرنسا استرجاع هذا الوقف وإعادة ترميمه وإصلاح شؤونه لتعود فائدته على الحجاج المغاربة؟ بذل بحتها على تأسيس جمعية أحباس الحرمين وشراء أراضي وبناء عليها إقامة للحجيج؟؟

شخصية قدور بن غبريط:

.-[1] AOM, archives d'outre mer d'Aix-en-Provence (France), pèlerinage gratuit à la Mecque 1959, 93/4485

-[2]-AOM, archives d'outre mer d'Aix-en-Provence (France), SLNA, Rapport 1950, 4I/176.

[3]- AOM, archives d'outre mer d'Aix-en-Provence (France), Pèlerinage à la Mecque 1933, 16H97.

[4] - AOM, archives d'outre mer d'Aix-en-Provence (France), Wakfs Maghrébins de la Mecque, 16H92.

-[5] - Ibid.

تعتبر شخصية قدور بن غبريط ،شخصية في غاية الأهمية لعبت دورا كبيرا في إرساء سياسة دينية إسلامية فرنسية في شمال إفريقيا وفرنسا،طالما اتسمت هذه الشخصية بالخطورة والغموض والتناقض، ولا شك أنه كان مضطلع على العديد من الأسرار الخطيرة للأسف، دفنت معه يوم وفاته في 25 جوان 1954 ، وطالما استعدى هذا الرجل الكثير من الأوساط الدينية الإصلاحية ، باعتباره رجلا يخدم مصالح فرنسا ، حسب توصيفهم، وحال دون أي محاولة للإصلاح، وطالما عارض توسيع العمل بقانون فصل الدين عن الدولة ليشمل كل الأديان بما فيها الدين الإسلامي، والحق يقال أنه كان يمثل كل موظفي السلك الديني الرافضين المساس بإمتيازاتهم، التي كانت حتما ستنتهي إذا تم تطبيق هذا القانون،لكن في نفس الوقت كان الرجل يحظى بإحترام العديد من الشخصيات الفرنسية والإسلامية،التي كانت ترى فيه رجلا مشرفا على شؤون الدين الإسلامي في كل ربوع الإمبراطورية الإستعمارية الفرنسية.

ولد قدور بن غبريط في منطقة سيدي بلعباس سنة 1867،من عائلة تلمسانية عريقة من أصول أندلسية، وبدأ حياته المهنية كمترجم ومساعد قاض من سنة 1886 إلى سنة 1892، ثم سكرتير ومترجم في المفوضية الفرنسية بطنجة، انتدبته فرنسا في مهام في إقليم فاس سنة 1895، ومنطقة الريف المغربي بعدما ساءت الأحوال هناك ، ثم عمل كمترجم في السفارة المغربية بباريس سنة 1879، ثم كلف بمهام في بعثة "مونبال " إلى مراكش سنة 1898 ، ثم كلف بمهمة في وزان سنة 1899 ، وكان ضمن بعثة "مارتينيار" المكلفة بمراجعة معاهدة الحماية سنة 1899، شارك في حملة شريف وزان لإحتلال منطقة توات سنة 1900[1].

ثم تولى منصب مترجم في السفارة المغربية بباريس مرة ثانية ، ثم في سانبترسبورغ سنة 1901 ، حضر بعدها إتفاقية رسم الحدود بين المغرب والجزائر ، منح وسام فارس جوقة الشرف في أوت 1901، وكان ضمن الوفد المفاوض في مؤتمر الجزيرة سنة 1906، تحصل بعدها على وسام ضابط جوقة الشرف سنة 1908، لعب دورا مريبا في الإضطرابات والفتنة الداخلية في المغرب والحرب بين المولى عبد العزيز وأخيه عبد الحفيظ ، تولى بعدها وزارة التشريفات في المملكة الشريفية، ثم ترأس البعثة الفرنسية إلى الحجاز إبان الحرب العالمية الأولى،حيث إلتقى الشريف حسين، وكانت مهمة محفوفة بكل المخاطر ساهمت في تأكيد التحالفات الفرنكو بريطانية مع حاكم الحجاز[2].

ترأس بعدها جمعية أحباس الحرمين إبتداء من سنة 1917 ، ثم ترأس مسجد باريس إبتداء من سنة 1926 إلى وفاته في 24 جوان 1954،دفن بمسجد باريس وحضر جنازته العديد من الشخصيات الفرنسية والإسلامية،واللافت للانتباه أن الشرطة الفرنسية قامت بمداهمة مكتبه بمسجد باريس، يوم واحد بعد وفاته وصادرت كل ما كان فيه، ومن بين ما تم مصادرته –حسب شهادة بعض أقارب قدور بن غبريط– دفاتر كان يدون فيها بعض المعلومات والشهادات وكانت بمثابة

[1] - Archives du Quai d'Orsay –Paris- état des services de M. Ben-Ghabrit, dossier Maroc 1944 /1955/642.

[2] Ibid.

مذكرات[1]، لو تم نشرها كانت بلا شك تميط اللثام عن الكثير من القضايا ،وهذا الإجراء التعسفي إن دل على شيء دل على خطورة هذه الشخصية وإلمامها بالكثير من الأسرار التي كان من شأنها أن تحرج فرنسا.

وفي آخر هذه الترجمة لشخصية لعبت دور خطير جدا ، لم يحض به سياسيين فرنسيين كبار، ليس من مهمتنا الحكم على الشيخ بالسلب والإيجاب فهو ليس دورنا كمؤرخين، فقد تنازع في الرجل أناس كثر أغلبهم حكم عليه بالخيانة والعمالة لفرنسا، ومثل هذا التيار الكثير من الشخصيات الوطنية والإصلاحية،لكن البعض حاول إنصاف الرجل بذكر مال لرجل وما عليه، وإن كان قدور بن غبريط حسب زعمنا مثل دور عراب السياسة الإسلامية الفرنسية في الشمال الإفريقي وفرنسا المركز، وضمن لها تأطير إسلام قابل للسيطرة الفرنسية ، وفق سياسة الأمر الواقع ، لكن حاول ببراغماتية الرجل المعهودة الدفاع عن مصالح الإسلام دون الإصطدام بالمصالح الفرنسية ، كما أن الرجل لم يكن حسب زعمنا إنتهازيا وبدون مبادئ ،حيث وقف أثناء الحرب العالمية الثانية موقفا حياديا بين حكومة الماريشال بيتان وحكومة فرنسا الحرة ، وساهم في إنقاذ بعض اليهود من ملاحقات النازيين، كذلك لاحظنا تباين النظرة إلى هذه الشخصية بين المغاربة الذين ترجموا له ترجمة تليق بشخصية لعبت دور إيجابي في التاريخ المغاربي ،بينما لم يحظى الرجل بنفس الانطباع في الجزائر.

ميزانية الجمعية:

ظلت الجمعية تعاني منذ تأسيسها، من قلة الموارد والإمكانيات، يرجع ذلك للطابع العلماني للدولة الفرنسية الذي كان يحضر تمويل الجمعيات والهيئات الدينية،لكن رغم ذلك استطاعت الجمعية إيجاد حلول من أجل تغطية نفقاتها المتزايدة، خاصة بعد توسيع إشرافها على الجمعية وشؤونها ومسجد باريس ومعهده الإسلامي ، ومنذ البداية فرض على الأعضاء في الجمعية إشتراكات بقيمة مرتفعة أتقلت كاهل البعض وظلوا في شكوى منها ، فكان الإنتماء للجمعية على ما يبدو باهظ الثمن لم يسع إلا الشخصيات الميسورة ، واستغلت الجمعية تنافس الأعيان والعلماء ورجال الدين في الإنتماء للجمعية في زيادة من قيمة الإشتراكات .

ومنذ البداية تلقت الجمعية مساعدات معتبرة لبناء مسجد باريس فقد منحت وزارة الخارجية الفرنسية 500.000 فرنك، والمغرب 97.000 فرنك، والجزائر100.000 فرنك ، وأقاليم فرنسا ما وراء البحار 98.000 والهند 3000 فرنك[2] ، ومع الوقت زادت نفقات التسيير التي تخص مسجد باريس ومعهده الإسلامي،ونفقات إقامتي الحجاج الفرنسيين في مكة والمدينة،إلا أن الجمعية إستطاعت الحصول على دعم وتحصيل مداخيل من هيئات ودول وشخصيات مختلفة،إضافة إلى حقوق دخول مسجد باريس بالنسبة للسياح غير المسلمين ،هذه الحقوق التي سوف تلغى بعد ذلك ويصبح الدخول

[1] - Hamza Ben Driss Ottmani, Kaddour Benghabrit, un maghrébin hors du commun, editions Marsam,Rabat , 2010, p 240.

[2] -- Archives du Quai d'Orsay –Paris- Mosquée de Paris note pour M le ministre 17 Jan 1955, dossier Maroc 1944/1955//641.

مجاني،والهبات،والمداخيل المتعددة من جراء إسترجاع حقوق نفقات تجهيز وتغسيل وتكفين الموتى ، وكذلك حقوق كراء ملاحق المسجد من حمام ومقاهي ومطاعم ، إضافة إلى فوائد البنوك[1] .

أما النفقات فكانت كبيرة لم تستطع الجمعية تغطيتها ، وكانت تتمثل في فواتير استهلاك الكهرباء والماء والتدفئة ، وتكاليف البريد ، ومستلزمات المكاتب ، الإشتراكات ، واشتراكات العضوية، الهاتف ، صيانة المعدات ، أشغال التنظيف ، التأثيث ، التأمين على الحريق ، أعمال النجارة ، أعمال الترصيص ، أعمال التبييض ، أعمال البناء، أشغال التدفئة ، أشغال الكهرباء، تنقلات رئيس الجمعية والمستخدمين، تكاليف السيارات، تكاليف إستقبال الشخصيات، أجور مستخدمي المعهد الإسلامي، ورجال الدين، في باريس ومناطق أخرى، شراء الأكفان، نفقات تسيير مستشفى الإسلامي في منطقة بوبينيBobigny، أعمال البستنة ، كراء مقر الجمعية بالجزائر، مختلف الرسوم والضرائب[2].

وبلغت تكلفة هذه النفقات في تقرير صادر سنة 1955 إلى حوالي 19.791.983 فرنك ، في حين كانت مداخيل الجمعية لا تغطي ثلاث أرباع النفقات ، رغم أن الجزائر كانت تدعم الجمعية ب 5.820.000 فرنك ، والمغرب 4.350.000 فرنك ، أما تونس فكانت تخصص للجمعية سنويا 735.000 فرنك ، ومستعمرات فرنسا في غرب إفريقيا 199.960 فرنك ، وكانت تشكل ما مجموعه 11.104.960 ، تضاف إليها المداخيل التي سبق أن ذكرنها ، لكن لا تغطي في مجملها حجم النفقات ، ولذلك عانت الجمعية في طول تاريخها من عجز دائم ومستمر[3].

والظاهر أن هذا العجز تزايد بعد إستقلال دول المغرب العربي ، بعد تقلصت مداخيل الجمعية بحوالي 33 بالمائة ومن الملاحظ أن العجز كان من المفروض أن يكون أكثر من ذلك ، ونجزم أن دعم الأقطار المغاربية الثلاث تناقص لكنه لم ينقطع . وأمام هذا العجز حاولت وزارتي الداخلية والخارجية في فرنسا بمعية بلدية باريس مساعدة الجمعية ، ولا أدري كيف وجدت التكييف القانوني لمساعدة جمعية ذات طابع ديني ، كما عملت الجمعية جاهدة لتقليص النفقات بتخفيض عدد المستخدمين ب25 بالمائة ، في وقت عرفت فيه الجمعية تدهور كبير في هياكلها وعتادها وتراجع في مستوى الخدمات[4].

مصير الجمعية ومسألة إستخلاف قدور بن غبريط : عرفت جمعية أحباس الحرمين بعد وفاة الشيخ قدور بن غبريط إنحصارا كبيرا في مهامها ، حتى إعتبرها البعض إنتهت مع وفاة رئيسها ، حيث بقيت الجمعية من جوان 1954 إلى ديسمبر 1957 بدون رئيس وبدون مكتب ، ولم يظهر أي أحد من أعضائها ، في ظل وفاة كل الأعضاء المؤسسين [5] .

---

[1] -Archives du Quai d'Orsay –Paris-Mosquée de Paris, examen de comptabilité déc1955, Dossier Maroc 1944/1955//642.-

[2] - Ibid.

[3] - Archives du Quai d'Orsay –Paris-- Mosquée de Paris, examen de comptabilité déc1955, Dossier Maroc 1944/1955//642.

[4] - Ibid

[5] -- Archives du Quai d'Orsay –Paris- Société des habous des lieux saints de l'Islam, Procès-verbal de la réunion de l'assemblée générale a Paris, le 25octobre 1964, dossier 62/67//14

تولى السيد أحمد بن غبريط ابن أخ قدور بن غبريط مهمة إستخلاف عمه بشكل مؤقت، وساد الخلاف بعد ذلك بشأن شرعية هذا الإستخلاف في الجمعية وفي عمادة مسجد باريس ومعهده الإسلامي، ساعد على ذلك الغموض والفراغ الذي كان يكتنف القانون التأسيسي للجمعية، وثم إقتراح أسماء شخصيات عديدة لإستخلاف الشيخ قدور بن غبريط على غرار السيد كلال المنور ، وهو مترجم معتمد من منطقة غليزان بالجزائر كان من الأوائل الذين طرح اسمهم سنة 1917 للإشراف على إقامة الحجاج بالحرمين الشريفين ، كما طرح إسم السيد إبن زكري وكان يشتغل كناضر بثانوية فرنكو إسلامية ، وكذلك طرح إسم المهدي بوعبدلي، وكان يزاول مهام مفتي في بجاية ،وكان قد أنتدب ضمن البعثة الرسمية لموسم الحج سنة 1943[1].

إلى جانب تداول اسم القاضي المالكي بالجزائر الشيخ شندرلي،الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الجمعية ، كما طرح بقوة اسم سعد الدين بن شنب أستاذ شعبة الآداب، وهو دبلوماسي سابق تولى منصب قنصل بمدينة جدة ، لكنه إختلف مع الشيخ حمدي بلقاسم قريب بن غبريط ،والذي كان يمثل مصالح فرنسا في الحجاز لقرابة أربعين سنة ، ونظرا لقوة وعلاقات هذا الأخير ، تم إنهاء مهام بن شنب [2] .

لكن الغريب في الأمر،أن القانون المؤسس للجمعية كان يقرر أنه في حالة شغور منصب الرئيس ، يجتمع أعضاء الجمعية ، وينتخبون رئيسا لها ، لكن كل ذلك لم يحدث بحكم حالة أعضاء تونس والمغرب الذين كانوا في حكم الاستقالة بعد استقلال كل من تونس والمغرب بإعتبار الجمعية فرنسية ، وفي هذه الحالة يصبح الأعضاء المغاربة والتوانسة أجانب.[3]

إلا أن فرنسا قررت بشكل أحادي ودون احترام القانون المؤسس للجمعية تعيين السيد حمزة أبوبكر[4] رئيسا للجمعية وعميدا لمسجد باريس، وأثار ذلك حفيظة أحمد بن غبريط واعتبره إجراء غير قانوني ورفع شكوى لدى المحاكم الفرنسية،التي أصدرت قانون ببطلان الإجراء السابق، مما حدا بالإدارة الفرنسية إلى دعوة ما تبقى من أعضاء الجمعية إلى اجتماع تم من خلاله التأكيد على رئاسة حمزة بوبكر للجمعية[5].

---

[1] -- Archives du Quai d'Orsay –Paris- Note au sujet de la succession de si Kaddour Ben Ghabrit, Juin 1953, dossier Maroc 1944/1955//641.

[2] --Archives du Quai d'Orsay –Paris- Note au sujet de la succession de si Kaddour Ben Ghabrit, Aout 1954, dossier Maroc 1944/1955//641.

[3] - Archives du Quai d'Orsay –Paris-, commission chargée d'étudier la situation de l'institut musulman et la mosquée de Paris, compte rendu de la réunion du 3 mars 1964, service de liaison avec l'Algérie, 1962/1967//14.

[4] – حمزة بوبكر:(1912-1995)، من عائلة معروفة من أعيان الجنوب الغربي الجزائري، كان متعاونا مع السلطة الفرنسية حتى الإستقلال أهله ذلك لرئاسة جمعية حبوس الحرمين بعد وفاة قدور بن غبريط كما تولى عمادة مسجد باريس.

[5] - Ibid.

كما قررت الجمعية في 25 مارس 1962 تغيير مقرها من شارع لارودوت بمدينة الجزائر إلى فرنسا وبالضبط شارع بويه دو لارميت " Puits de l'ermite "، في الدائرة الرابعة بباريس[1].

ومباشرة بعد وقف إطلاق النار اعتقدت جبهة التحرير عبر مكتبها التنفيذي ببومرداس أن من حقها الطبيعي التحكم في الجمعية ومسجد باريس، فأبرقت لحمزة بوبكر، تعلمه إنهاء مهامه وتعيين السيد بوطالب عبد القادر على رأس مسجد باريس ، هذا ما رفضته فرنسا واعتبرته إجراء أحادي الجانب ودون تنسيق مسبق، كما رد حمزة بوبكر على البرقية ببرقية أخرى اعتبر فيها القرار مرفوض ولا قيمة له،ونابع عن جهل بقانون الجمعية، وتصفية حسابات سياسية لا غير، كما حمل بعض الشخصيات الجزائرية في باريس مسؤولية هذه الأزمة، وناصبها العداء على غرار السيد عبد القادر بوطالب سليل أسرة الأمير عبد القادر ، الذي وصفه بالمجرم الخطير، ونال توفيق المدني حظه من هذا التعريض واصفا إياه بالمعربد السكير، وكذلك نال من المدعو هادي زواي بائع عطور قرب مسجد باريس وهو من بني ميزاب وشغل في فترة سابقة أمين مال الجمعية.[2]

رغم هذه الأزمات أعادت الجمعية نشاطها في إجتماع 25 أكتوبر 1964، بحضور 57 عضو، 46 عن فرنسا، ثلاثة من جنسية مغربية ، وعضو من تونس ، وخمسة من الجزائر، واثنين من السنغال، مع تعديل قانون الجمعية بعد استقلال الأقطار المغاربية، والإشراف على ما أصبح يسمى "الإسلام الفرنسي " أو "الإسلام في فرنسا" ، تلك الدوامة والجدلية التي ما زالت تؤرق الساسة الفرنسيين[3].

وظهر حمزة بوبكر كالمنتصر،بعدما عبر جل الأعضاء على موافقتهم لترأسه الجمعية ومسجد باريس، ولكن اللافت للإنتباه في هذا الاجتماع التنديد باضطهاد أعضاء السلك الديني في الجزائر مباشرة بعد الإستقلال ، في خضم سيطرة رجالات الإصلاح على الوظيفة الدينية ، زاعمين قيام جبهة التحرير الوطني بتصفية 3471 من بين رجالات السلك الديني من غير المتعاطفين، والتضييق على مفتي البليدة والمدية ، وإعتقال البشير الإبراهيمي وأبنائه . كما أن تصريحات العضو السنغالي كانت تدل عن موقف مسبق ومبيت من الجزائر،حيث ندد الشيخ "سيك برقومة" بموقف الجزائر من مسجد باريس ، وتمادى بالتعريض بالجزائريين بزعمهم" الورثة الشرعيين للنبي (ص)، أو أنهم أكثر إسلاما من غيرهم"، لكن بعض الحضور قاطع الجلسة مطالبا بعدم تسييس الاجتماع.[4]

---

[1] - Archives du Quai d'Orsay –Paris-Paris- Société des habous des lieux saints de l'Islam, Procès-verbal de la réunion de l'assemblée générale a Paris, le 25octobre 1964, dossier 62/67//14

[2] - Archives du Quai d'Orsay –Paris-- Société des habous des lieux saints de l'Islam, Procès-verbal de la réunion de l'assemblée générale a Paris, le 25octobre 1964, dossier 62/67//14

[3] -- Ibid

[4] - Archives du Quai d'Orsay –Paris-- Société des habous des lieux saints de l'Islam, Procès-verbal de la réunion de l'assemblée générale a Paris, le 25octobre 1964, dossier 62/67//14.

خاتمة:

ارتبطت جمعية أحباس الحرمين الشريفين، بالسياسة الإسلامية الفرنسية،والتي أريد لها أن تقوم بتأطير شؤون الدين الإسلامي في المستعمرات الفرنسية في إفريقيا،والتأسيس لإسلام فرنسي،من خلال مسجد باريس،ولقد عمل رئيسها الشيخ قدور بن غبريط دور العراب للسياسة الإسلامية الفرنسية،حيث ضمن للإدارة الاستعمارية من خلال إشرافه على الجمعية، مهادنة وخضوع المؤسسة الدينية الإسلامية ورجالاتها إلى الإدارة الاستعمارية وضمان عدم تحويل هذه المؤسسات والخطاب الديني إلى خطاب تحريضي ضد المصالح الفرنسية،لكن هذه الجمعية عرفت كما رأينا مصاعب وعوائق شتى ، ولا نبالغ إذا زعمنا أنها ماتت مع أول رئيس لها وهو الشيخ قدور بن غبريط، إلا أنها ظلت أداة في يد فرنسا للإلتفاف على قانون فصل الدين عن الدولة للتدخل في شؤون الدين الإسلامي.

البيبليوغرافيا

اللغة الأجنبية

أرشيف ما وراء البحار –إيكس أون بروفنس –فرنسا

-AOM, archives d'outre mer d'Aix-en-Provence (France) Rapport sur le pèlerinage à la Mecque, 16H85.
-AOM, Congrée de la société des Habous des lieux saints de l'Islam, 7cab5.
-AOM,Congrée de la société des Habous, 7 Cab 05 des lieux saints de l'Islam, 10Cab 203.
-AOM, Rapport Pierre Durrney,1954, 81F/841.
-AOM, Loyer de l'hôtellerie française à Djeddah, 81F389.
-AOM, renouvèlement de mobilier effectué aux hôtelleries de la Mecque et Médine,81F389.
-AOM, Rapport 1952, 81F/840.
-AOM, pèlerinage gratuit à la Mecque 1959, 93/4485.
-AOM, SLNA, Rapport 1950, 4I/176.
-AOM, Pèlerinage à la Mecque 1933, 16H97
-AOM, Wakfs Maghrébins de la Mecque, 16H92.

أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية –باريس-

-Archives du Quai d'Orsay –Paris- état des services de M. Ben-Ghabrit, dossier Maroc 1944 /1955/642.
- Archives du Quai d'Orsay –Paris- Société des habous des lieux saints de l'Islam, Procès-verbal de la réunion de l'assemblée générale a Paris, le 25octobre 1964, dossier 62/67//14.
- Archives du Quai d'Orsay –Paris- Note au sujet de la succession de si Kaddour Ben Ghabrit, Juin 1953, dossier Maroc 1944/1955//641.
-Archives du Quai d'Orsay –Paris- Note au sujet de la succession de si Kaddour Ben Ghabrit, Aout 1954, dossier Maroc 1944/1955//641.
- Archives du Quai d'Orsay –Paris-, commission chargée d'étudier la situation de l'institut musulman et la mosquée de Paris, compte rendu de la réunion du 3 mars 1964, service de liaison avec l'Algérie, 1962/1967//14.
- Archives du Quai d'Orsay –Paris-Paris- Société des habous des lieux saints de l'Islam, Procès-verbal de la réunion de l'assemblée générale a Paris, le 25octobre 1964, dossier 62/67//14.
- Archives du Quai d'Orsay –Paris- Mosquée de Paris note pour M le ministre 17 Jan 1955, dossier Maroc 1944/1955//641.
- Archives du Quai d'Orsay –Paris-Mosquée de Paris, examen de comptabilité déc1955, Dossier Maroc 1944/1955//642.

المطبوعات

- Ben Driss Ottmani Hamza, Kaddour Benghabrit, un maghrébin hors du commun, éditions Marsam,Rabat , 2010
-Chantre Luc ,Le pèlerinage sous la troisième république,. Revue Cahiers de la méditerranée, N°78,2009.
- Chantre Luc , Le pèlerinage a la Mecque a l'époque coloniale (1866-1949),thèse de doctorat, université de Poitiers,2012 .
Escande Laurent , Le pèlerinage a la Mecque des Algériens pendant la domination française, Mémoire DEA.,1992, Université de Provence.
- Hubert Lucien، Une politique coloniale, Librairie Félix Alcan، Paris، 1918.
- Pautremat Pascal, La politique musulmane de la France au XXe siècle, Maisonneuve et Larose, Paris, 2003.
-Pautremat Pascal، La mission du lieutenant colonel Brémond au Hedjaz 1916/1917 ، Revue Guerres mondiales et conflits contemporaines، N°221 ،Jan 2006
- Sellam Sadek, La France et ses musulmans, Casbah, Alger, 2006.
- Sbai Djalila, La république et la Mosquée, in Pierre-jean Luizard, Choc colonial et l'Islam, la Découverte, Paris، 2006

باللغة العربية

المصادر

-جريدة الشهاب، العدد14، 13فيفري 1926.

-جريدة الشهاب، "جمعية أحباس الحرمين ومهمتها الرئيسية،العدد19، 25 مارس 1926.

المراجع

– عبد اللطيف الحناشي، جمعية حبوس الحرمين الشريفين بباريس، مجلة الدارة، رجب 1430

– عبد الله السدحان (1430هـ). الأوقاف على الحرمين الشريفين خارج المملكة العربية السعودية واقعها وكيفية الإفادة منها، مجلة الدارة، العدد الرابع.